الأمناء

www.alomanaa.net

الخميس - ١٠ اغسطس ٢٠١٧ - الموافق ١٨ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ

همس اليراع بين الشراكة والمحاصصة

د. عيدروس نصر

تتعالى بين حين وآخر الأصوات التي تطالب بإعادة النظر في تركيبة المجلس الانتقالي الجنوبي بحجج مختلفة تتركز في معظمها في الحديث عن المظلومية التاريخية لهذه المنطقة أو تلك، وعلى الرغم من أنني مع توسيع إطار المجلس الانتقالي وتعزيز بنيته وإنشاء المزيد من اللجان المتخصصة والفروع المحلية إلا أنني أشير هنا إلى حقيقة أن قضية المظلومية هي قضية نسبية ، إذ أنها تتصل بطبيعة النظام السياسي الذي يحكم الجنوب اليوم وما ينتظره الجنوبيون في الغد، وليس بتوزيع المناصب أو الوظائف الحكومية أو القيادية بين هذه المناطق أو تلك.

لا توجد منطقة في الجنوب وفي اليمن عموما لم يتعرض أبناؤها للظلم ولم يعانوا من الاضطهاد والتمييز، بما في ذلك المناطق التي ينتمي إليها كبار المسؤولين، وإن تفاوتت نسبة المظلومية من منطقة إلى أخرى، انظروا مثلا محافظة أبين وهي منطقة رئيس الجمهورية وعدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين، إنها محافظة لم تعرف الأمن ولا الاستقرار منذ عقود، وبعد العام 1994م انهارت فيها معظم منشآت البنية التحتية التي عرفتها إبان فترة السبعينات والثمانينات، وفي السنوات الأخيرة زادت أوضاعها تدهورا وانهيارا وقد سقطت بيد الجماعات الإرهابية أكثر من مرتين، فهل أفادها وجود مسؤولين من أبنائها؟ وما ينطبق على أبين ينطبق على مناطق ومحافظات أخرى، وكل منها يمكن أن تتحدث عن مظلوميتها، ومظلوميتها التاريخية.

هذا ونحن نتحدث عن سلطة يفترض أنها تمارس صلاحيات دولة، أما عندما يتعلق الأمر بالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي لا يمثل سوى شكل سياسي معارض فإن الحديث عن المظلومية فيه يبدوً غير مفهوم، فإذا ما اعتبرنا هذا الكيان السياسي إطارا نضاليا للتضحية والمجازفة بالحياة والروح والدم فما وجه المظلومية التي يمكن الحديث عنها؟ هل هي في الحرمان من التضحية واحتكارها من قبل مناطق دون أخرى؟ وما هي المحاصصة التي يمكن العمل من أجلها؟

على أن هناك فرقاً كبيراً بين المشاركة الوطنية والمحاصصة، فالأولى تعني استقطاب أوسع قطاعات الشعب ومن جميع الفئات والمناطق الجغرافية للبلد في سبيل تحقيق الأهداف السياسية التي يناضل من أجلها المجلس الانتقالي كممثل للشعب الجنوبي والتي يفترض أن يعلنها من خلال برنامج سياسي معروف للجميع كما تشير بيانات هيئة رئاسته، وهي - (أي المشاركة الشعبية) - مهمة ينبغي على المجلس التفكير الجدي بابتكار آليات وأدوات فعالة للوصول إليها، أما المحاصصة فليست سوى شعار باطل حتى وإن ارتدى لباس الحق لأنه لا يمثل سوى بذرة لنبتة مقيتة لا يمكن أن تثمر إلا مزيدا من عناصر التفكك والتشظي للجسد الجنوبي المعافى الذي استعاد روحه وألقه بفضل قوافل الشهداء والجرحى الذين نذروا أرواحهم ودماءهم في سبيل حرية وكرامة الوطن والمواطن.

مرة أخرى نعود ونقول أن إزالة المظلومية التاريخية عن الجميع تكمن في إقامة نظام وطني ديمقراطي عادل يؤمن بحتميات أساسية ويؤمنها وأهمها: العدالة الاجتماعية؛ الحريات العامة؛ التداول السلمي للسلطة؛ التوزيع العادل للثروة؛ المواطنة المتساوية؛ التنمية المستدامة وتأمين الازدهار المتواصل والمتوازن لجميع فئات الشعب وكافة جهات الوطن ومناطقه ، وكل هذا مرهون بالتطور المستقبلي لتعاطي الجنوبيين مع قضيتهم المحورية.

والله ولي الهداية والتوفيق...

(عدن) بين زمان والآن.. قف لو سمحت!

علي بن شنظور

عندما كانت عدن لا تعرف الكهرباء ولا الشوارع الجميلة كشارع المعلا الذي أبدع في بنائه المهندس المعماري وفشلوا في أن يبنوا شبيهاً له خلال 50 عاماً..

عدن المرسى العالمي الذي بات ينقرض, وعدن البساطة والمدنيّة التي اختفت, واستبدلها حمران العيون كما يقولون عليهم بالفوضى منذ حربِ 94 م.. ونحن حتى اليوم في تراجع مخيف جداً انتشرت ثقافة القبيلة بصورتها السلبية وليس الحضارية وحل السلاح حتى بين من لا ينتمون للقبائل من أبناء عدن محل النظام والقانون ، وإذا انتقد أحد الظواهر السلبيةِ المنتشرة تصدى له بعض من لا يجعلون فرقاً بين من ينتقد الظواهر بهدف تصحيحها, وبين النقد من أجل التشهير والانتقاص من دور الآخر.!

قال الشاعر أيام زمان: (عدن عدن ياليت عدن مسير يوم.. شاسير به ساعة ما شرقد النوم..)

وكان الناس حينها يسيرون مشياً على الأقدام أو فوق الجمال.. يمضون أياماً لكي ينالوا من تجارتها قبل أن يجور عليها الزمن وتصبح منطقة للصراع والأطماع.

فقبل أيام أخرجت رأسي من الشباك لأسمع قوارح البنادق وهي تتبادل في الشارع.. فإذا بهم يتقاسمون الشارع أراضي سكنية بعد أن نفدت المساحات العشوائية ! والعجب العجاب أن بعضهم يقول لجاره سنترك لك أمتار عند بيتك للدخول والخروج بحسب النظام المعمول به..!!!

فأي نظام يتحدثون عنه وهم يبسطون على المتنفسات والشوارع؟ وبعضهم يصنع ذلك بحماية رسمية من رجال يزعمون أنهم في المقاومة الجنوبية بهدف التشويه بها أو أنه صحيح.

إنها حالة عبثية تتطلب وقفة جادة من الجميع, ومن السلطة التي تمتلك القرار والقوة ، فعدن بحاجة لمن ينتشلها من وضعها, وفق خطط عمل مدروسة وشاملة وبتعاون من الجميع ,حتى لا نستمر بتحميل السلطة المسؤولية ، ونحن كشعب نساهم في التخريب والعبث بالمدنية..

الرئيس والمحافظ وقائد الأمن والقاضي بعدن عليهم مسؤولية وواجب لحماية عدن من العبث وهذا لا ننكره لكن بالمقابل أين مسؤوليتنا كشعب ونخب تنتقد كل يوم ويمارس بعضنا سلوكا مغايرا لما يطالب به ؟!

فتجد البعض لا يهتم بإغلاق مكيفاته وأنوار بيته, ويتركها ليل نهار شغالة حتى لو كان خارج البيت بحجة أن الكهرباء تنطفي لساعات لتعويض الفاقد.!!

ولكن الحقيقة أنه لاشعور بالمسؤولية, لأن العابث بالكهرباء ربما لا يهمه دفع فواتير الكهرباء أو موصل من خارج العداد عشوائي..

لو أدرك كل واحد منا المسؤولية لاقتصد بالكهرباء وحافظ على النظافة أمام منزله ولم يرم القمامة خارج المكان المخصص لها وَلساهمنا في الحد من الخراب الحاصل ، فعدن تنتظر من الجميع العمل بجد وليس التنظير, والخلافات والخطابات, وليساهم كل فرد منا ولو بالكلمة الناصحة بغض النظر عن من يحكم فيها هادي أو المفلحي أو الزبيدي أو ابن علوان.. المهم من يعمل للصالح العام الناس سوف تحترمه لأننا هرمنا من الوعود والحروب العبثية.. والله الموفق..

المقال الاخير

مفارقات عجيبة !

احمد سعيد كرامة

تعتبر الحكومة الشرعية أن نفط حضرموت ملك للحكومة المركزية فقط .

بالمقابل تبيع مأرب نفطها و غازها و جميع المشتقات النفطية نقدا وليس آجلا حتى للحكومة الانقلابية بصنعاء ، ولا تقوم بتوريد تلك المئات من المليارات اليمنية لخزينة البنك المركزي بعدن ! .

ولا حتى جزءاً منها , بل تكتنزها ببنك مأرب حتى ضاقت الخزائن من ضخامة تلك الأموال , حتى الجيش الوطني بمأرب ترفض مأرب صرف رواتبه من خزينتها و يستلم رواتبه من بنك عدن المركزي , وتعتبر مأرب تلك الثروات الموجودة فيها ملك خاص بها فقط ولا يخص الحكومة المركزية .

لم يتم إقالة محافظ مأرب رغم أنه لا يعترف عمليا بتلك الحكومة بحصتها بينما التغييرات تشمل محافظي المحافظات الجنوبية! .

إحاطة ولد الشيخ و مساواته بين الانقلابيين و الشرعية بتبديد الموارد المالية وعدم الوفاء بدفع الرواتب شكل صدمة للمجتمع الدولي الذي كان يتأمل خيرا بالحكومة الشرعية , لم يتبق من الـ 400 مليار ريال يمني (طبعة روسيا) سوى 130مليار فقط ! ، وتم صرف 270مليار ريال, الـ 130مليار ريال هي رواتب ثلاثة أشهر تقريبا وبعدها الإفلاس التام أو طباعة المزيد, للمزيد من انهيار الريال والذي بدوره سيؤدي لانهيار القدرة الشرائية للمواطن البسيط , لا توجد أي مبالغ نقدية أجنبية في بنوك عدن الحكومية ، لقد تم القضاء عليها بنجاح تام ! .

هل تمتلك الحكومة الشرعية رؤية عملية للخروج من المأزق القادم القاتم؟! .

لم أعد أحمّل التجار و رجال الأعمال وزر توقف عملية الدورة المالية بسبب عدم إيداعهم للسيولة المالية التي بحوزتهم ,السبب يعود لعجز وفشل الحكومة الشرعية عن إقناع أي دولة خليجية أو دولية بإيداع عملات أجنبية لدى خزينة مركزي عدن , و يعود ذلك للفشل المصرفي الحكومي بعدن و إهدار المال العام بمشاريع ليس وقتها و تسديد ديون قديمة لا تخصها .

مرافق حكومية لا تقوم بإيداع إيراداتها لدى خزينة البنك المركزي بعدن وهذا خرق واضح وخطير للقوانين المصرفية النافذة ومنها مؤسسة موانئ خليج عدن المسؤولة عن تحصيل رسوم دخول البواخر و رسوها بموانئ عدن و تحصيل رسوم مناولة الحاويات الترانزيت و المحلية والتي تقوم بإيداع تلك الإيرادات من العملة الأجنبية لدى البنك الأهلي اليمني بحساب خاص بها .

طيران اليمنية بعدن لا يقوم كذلك بتوريد مبالغه لدى مركزي عدن و يضعها بحساب خاص لدى بنك التسليف الزراعي وغيرها من مرافق الدولة .

طيران اليمنية :

ما يحدث في شركة طيران اليمنية شيء يفوق الخيال , فمطار عدن الدولي تقلع منه رحلتان دوليتان يوميا ونسبة الإيراد لدى طيران اليمنية حوالي 50 مليون ريال و أكثر أي ما يعادل تقريبا من الثلاثة مليار ريال يمني شهريا وأكثر , ناهيك عن التذاكر التي تباع في مكاتبها الخارجية وبالدولار , المفارقة العجيبة و المشبوهة هي أن طيران اليمنية لا يلزم المسافرين القادمين من صنعاء و المحافظات الشمالية بضرورة شراء تذاكرهم من عدن من أجل رفد خزينة الدولة بالسيولة النقدية بل يدفعون تلك الأموال بمكاتب صنعاء و إب وغيرها الخاضعة لسلطة الانقلابيين , تقريبا غالبية المسافرين من المحافظات الشمالية بسبب قدرتهم المالية على السفر ! .

يعني حوالي اثنين مليار ريال ثمن التذاكر التي تذهب لجيب الحكومة الانقلابية بصنعاء من طيران اليمنية شهريا بسبب أن ثلثي المقاعد مخصصة لمكتب يمنية صنعاء , عدد موظفي وعمال طيران اليمنية يفوق الـ 4500 ,90% من المحافظات الشمالية , بعد تناولنا في مقال سابق عن هذه المهزلة تم رفع حصة عدن من مقاعد اليمنية إلى 50% مناصفة بينها وبين صنعاء .

علما بأن اليمنية بصنعاء ترفض إرسال أي قطع غيار أو معدات لمطار عدن حتى يومنا هذا .